وانجاز ان يكون المراد به فردا من تمام المشترك وح يكون داخلا في السلسلة ويكون المميز قوله
وينتهي راجعا الى البعض تمام المشترك المذكور سابقا بمعنى الجزء لا الى هذا البعض بمعنى الفرد قال الشارح
والى هذا اى الى ان نعني بالفصل مميز الماهية في الجملة لا المميز عن جميع اغيار الماهية فقط والى ان
الجزء فصل على كل تقدير اشارة بقوله والاشارة انما حصل من قوله وكيف كان فهو مميز لانه دل
على انه لم يجب التميز عن الجميع كما في الجزء المشترك قال الشارح فالماهية ان كان لها جنس كان فصلها
اى فصلها المقسم لجنسها المطلق لئلا ينتقض بفصل جنس العالي ان كان لها فصل وحذف النسب
تركيبه في الدليل وعدم ملاحظة شيء منهما بالتفصيل ووجوب ملاحظة ما يستلزم نقضانها كما لا يخفى
اختصاص جزء تمام المشترك به المستلزم لمساواته لها او اخص وكلما لاحظ الاشتراك ونوع اخر المستلزم
لعمومه وعموم النوع الاخر ومباينته لتمام المشترك لا ينافي فيه تامل قوله قد ينافي ما ذكر الان الكلام
في الاجزاء المحمولة انه كيف يعد الجسم النامي من الاجزاء المفردة مع كونه مركبا وفيه انه هذه مع كونها مناقشة
في المثال وهي ليست من داب المحصلين يدفعه بانه يقبلهم هذا اليس باعتبار مجانسة الى هينا اللفظ
الدال عليه تفصيلا بل باعتبار مقارنته الى اللفظ المفرد الدال عليها اجمالا كلفظ الجسم والحاصل ان المثال
فرد من الجسم اعني ما يكون ناميا باعتبار انه مستفاد من لفظ الجسم وذكر النامي في المثال فيتعين
الفرد المجاز به لا لانه ماهية فوضع الجسم والمثال ما يفهم من مجموع لفظ الجسم والنامي بالتفصيل فيه
وانه داخل انه شيء هو في جوهره لم يصح الجواب بالخاصة لان المطلوب هو المميز الذاتي ولما
ليس كذلك صح الجواب بالفصول المذكورة لكون كل منها خاصا بنسبة بمميزاته الجملة وينبغي
ان يعلم بان المطلوب اي المميز المطلوب عن بعض ما يشاركها فيما اضيف اليه فلما حصل

اى جوهر هو فالمطلوب ذاتي غير الماهية عما يشاركها في الجوهر وكل واحد من تلك الفصول كذلك
فصح الجواب بكل منها وانما لا يصح الجواب في اى جسم هو قوله انه قابل الابعاد لانه وان كان ذاتيا
الا انه لا يميز الماهية عن شيء مما يشاركها في الجسم لان كل جسم قابل الابعاد وكذا النامي في اى جسم
هو وكذا الحساس في اى حيوان هو قال الشارح فاذا قلت السائل باى شيء هو ان طلب مميز الشيء
اه هذا ايراد على قول الجنس جزء عن التعريف المذكور بقوله في جواب اى شيء هو وحاصله انا لا نسلم
ان الجنس لا يصلح في جواب اى شيء وانما لا يصح لو كان المطلوب به المميز عن جميع ما عداها
وهو ممنوع والا لزم ان لا يكون الفصل البعيد فصلا بل المطلوب به المميز في الجملة والجنس كذلك
فيجب ان يكون صالحا للجواب ويكون داخلا في الحد والجواب المذكور اثبات المقدمة الممنوعة
وحاصله ان المطلوب باى شيء هو المميز في الجملة لكن لا مجرد بل بشرط ان لا يكون تمام المشترك
بين الماهية ونوع اخر فلا يصح الجنس للجواب هذا هو الجواب الحق والكلام العدول وذكر
في بعض الحواشي ان الجنس كما قال الامام الرازي من حيث هو جنس لا يصلح للجواب اى لا يصلح
لجواب اى شيء لانه جنس من حيث الاشتراك دون الاختصاص ومميز من حيث الاختصاص
دون الاشتراك فلا يصلح جنسيته من حيث هو جنس للجواب والصواب في الجواب السؤال
انه يقال انا نختار الشق الثاني من الترديد ونمنع دخول الجنس في الحد بان الجنس من حيث
هو جنس لا يميز اصلا [illegible] ووضع بالحافظ عليه وفيه نظر لانه مع فرد من قانون
التركيب [illegible] يستلزم ان يكون الجنس من حيث اختصاصه فصلا
فيكون الحيوان من حيث اختصاصه بالانسان فصلا [illegible]